

وثيقة معلومات المشروع  
المرحلة التصورية

تقرير رقم: AB3573

اسم المشروع	قرض السياسة الإنمائية لقطاع معالجة النفايات الصلبة (MA-SOLID WASTE SECTOR DPL)
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
القطاع	تدبير النفايات الصلبة (100%)
الرقم التعريفي للمشروع	P104937
المقترض/المقترضون	الحكومة المغربية
الوكالة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الاقتصاد والمالية شارع محمد الخامس – الحي الإداري الرباط، المملكة المغربية الهاتف: 76 31 71 (212-37) 76 38 47 الفاكس: 76 15 75 (212-37)
تاريخ إعداد وثيقة المشروع	14 يناير 2008
التاريخ المرتقب لإصدار رخصة التقييم	يوليو 2009
التاريخ المرتقب لمصادقة المجلس	سبتمبر 2009

## 1. القضايا التنموية الرئيسية ودوافع البنك الدولي

1. تتميز معظم المدن المغربية بكثافتها السكانية المرتفعة ونموها السريع، كما أنها تعاني من أشكال عدة من التدهور البيئي. فمن أصل 30 مليون نسمة، يعيش 18 مليون شخص في المناطق الحضرية. ومع نمو الساكنة الحضرية بنسبة 2.85% وارتفاع الاستهلاك الفردي، أصبح تدبير النفايات الصلبة من طرف البلدية أحد المخاوف البيئية الكبرى في المناطق الحضرية، وخاصة بالنظر إلى تأثيراتها السلبية على جودة الحياة والصحة البشرية والموارد الطبيعية والبيئية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2. يعتبر التدهور البيئي الذي يقدر المشروع الجهوي لتدبير النفايات الصلبة (METAP) كلفته الأولية بنسبة 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي (2003) عائقا كبيرا أمام التنمية في المغرب، نظرا لتأثيره على صحة المواطنين المغاربة والموارد البيئية في البلد، ونظرا لكونه ينعكس على اندماج المغاربة في الأسواق الأوروبية والأمريكية الواعية بأهمية الحفاظ على البيئة، كما أن أكوام القمامة البشعة وتراكم النفايات الصلبة على جنبات الطرق والقنوات يعرض للخطر القدرات السياحية الكبرى للبلد. تقدر المساهمة الضعيفة لتدبير النفايات الصلبة في كلفة التدهور البيئي بحوالي 1.7 مليار درهم سنويا (أو 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي)، وهو يعتبر أحد أكثر المستويات ارتفاعا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

3. مازال التصور القائم على "التنظيف" مرتبطا بالمصالح البلدية المسؤولة عن النفايات الصلبة في المغرب، مع التركيز أساسا على جمع النفايات والاهتمام المحدود بتخصيص الموارد لمعالجتها، وهو ما يؤدي إلى انعكاسات اجتماعية وبيئية كبرى ومهمة. ينتج المغرب حاليا حوالي 4.7 مليون طن من النفايات سنويا ويمكن أن يصل إلى 6.2 مليون طن سنة 2020. وفي غياب الدور النشط والتوجيه الاستراتيجي على المستوى الحكومي، فإن معظم البلديات تربط تدبير النفايات الصلبة فقط بإزالة النفايات من الأماكن العمومية البادية للعيان نظرا للمكاسب السياسية المباشرة. لكن، معالجة النفايات في مكبات النفايات الصحية أهملت بشكل كامل من طرف البلديات، وأصبحت النفايات تلقى في مكبات مفتوحة بعيدا عن أعين العامة.

4. في ديسمبر 2006، سن المغرب أول قانون له ينظم تدبير النفايات الصلبة وقوانين أخرى تتعلق بحماية البيئة وتقييم التأثيرات البيئية. لكن مازال يتعين اعتماد التنظيمات المنفذة لهذه القوانين. ونتيجة لذلك، ظلت المراقبة والتنفيذ واحترام القوانين غائبة وتعتمد بشكل لا يمكن الاستمرار فيه على نظام منشأ خصيصا لهذا الغرض. وبالتالي، فإن الحاجة ملحة لإعداد مجموعة من التنظيمات الملائمة والموافقة عليها من طرف الحكومة، ومن بينها تلك المتعلقة بالنواحي التالية: (i) أدوات التهيئة الجهوية والمحلية لتدبير النفايات الصلبة؛ (ii) القواعد والمعايير اللازمة لمعالجة المياه وتهيئة مكبات النفايات؛ (iii) آليات استرجاع التكلفة مثل رسوم النفايات الصلبة وكذا الآليات الاقتصادية الأخرى، و (iv) طرق تتبع ومراقبة خدمات معالجة النفايات على المستوى الوطني والجهوي والبلدي.

5. علاوة على ذلك، فإن المغرب الذي صادق على بروتوكول كيوتو سنة 2002، مؤهل للمشاركة في تطبيق الآليات المرنة المسموح بها بموجب بروتوكول كيوتو مثل آلية التنمية النظيفة (CDM). إن النفايات التي تلتقى في المكبات تنتج غازات تتكون بشكل خاص من 50% من الميثان (GHG) الذي يمكن استخلاصه ثم إطلاقه أو استعماله لإنتاج الكهرباء. إن تقليص هذه الغازات المنبعثة يمكن بيعه للبلدان في القسم الأول (البلدان المتقدمة باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) من أجل الحصول على مداخل لتحسين الممارسات الحالية لتدبير النفايات الصلبة. ليس هناك حاليا نظام لاستخلاص هذه الغازات في المغرب، وهو ما يؤدي ليس فقط إلى الانعكاسات البيئية المرتبطة بانبعاث الغازات من البيوت الزجاجية، ولكنه يؤدي أيضا إلى خسائر مالية تتعلق بمداخل بيع تقليص انبعاث غاز الكربون في إطار آلية التنمية النظيفة.

6. شرعت الحكومة مؤخرا في القيام بخطوات حاسمة ترمي إلى تطوير وإصلاح قطاع النفايات الصلبة، بما في ذلك إعداد برنامج وطني طموح بقيمة 37 مليار درهم حول النفايات الصلبة البلدية (NSWMP). ويشمل البرنامج مجموعة واسعة من العمليات المؤسسية والمالية والبيئية التحسينية خلال السنوات الخمسة عشرة (15) القادمة (2007-2021) من أجل تحقيق تغطية مقبولة لخدمات معالجة النفايات الصلبة بشكل مستديم في كل المناطق الحضرية.

7. إن دوافع البنك الدولي لدعم برنامج إصلاح قطاع النفايات الصلبة تعزى إلى أهمية هذا القطاع من حيث الاحتياجات الاستثمارية والجوانب البيئية والاجتماعية المرتبطة به والتهديدات التي يشكلها بالنسبة للتنمية المستدامة في المغرب. إن الحكومة في حاجة ماسة لدعم البنك الدولي من أجل مساعدتها على توجيه عملية تعزيز بيئة مؤهلة لاحتضان قطاع النفايات الصلبة، ولاسيما من أجل تحسين أدائها الاقتصادي والبيئي والاجتماعي. سيتسمر الدعم وسيتعزز بفضل سياسة الحوار والدور الاستشاري الذي اضطلع به البنك الدولي في قطاع النفايات الصلبة/البيئة خلال السنوات الخمس الماضية، وخاصة في إطار المشروع الجهوي لتدبير النفايات الصلبة.

8. أدت مساهمة البنك الدولي إلى خلق إجماع لم يسبق له مثيل بين مختلف الوكالات الحكومية المشاركة في وضع سياسة لتنظيم قطاع النفايات الصلبة وتنفيذها. وحيث أن كلا من الشركاء قد لا يكون قادرا على معالجة القضايا المرتبطة ببنيات القطاع بمفرده نظرا لاختلاف فترة انتدابه ورؤيته وقدراته وجدول أعماله، فإن مساهمة البنك الدولي في سياسة الحوار ستساعد في وضع رؤية مشتركة كما ستساعد على بلورة الجهود سعيا نحو تصميم وتنفيذ إصلاحات القطاع. فضلا عن ذلك، فإن قرض سياسة التنمية المقترح سيفتح المجال أمام الحكومة للالتزام سنوات عديدة بالإصلاحات في مجال تدبير النفايات الصلبة في سياق يجب أن تأخذ فيه

الحكومة المركزية بعين الاعتبار انعكاسات الميزانية المتعلقة البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمخاطر الناجمة عن المقاومة السياسية من طرف البلديات.

علاوة على ذلك، سيساهم البنك الدولي من خلال توفير الخبرة في مجال الممارسات السليمة والتجارب، المستفادة من بلدان من كل أرجاء العالم، المرتبطة بسياسات قطاع النفايات الصلبة، وتسهيل الأنشطة ذات الطابع البيئي والاجتماعي، والمساعدة في تحديد الآليات المالية من أجل تنفيذ جدول أعمال الإصلاحات. كما أن القرض سيقدم إشارة قوية لبناء الثقة لسوق النفايات الصلبة، يفترض أن تساعد على تقليص المخاطر أمام المستثمرين الخواص وتشجيع استعداد المانحين لدعم برنامج الإصلاحات وكذا تعزيز مساهمة القطاع الخاص.

## 2. الأهداف المقترحة

10. يتمثل هدف المشروع المقترح في تحسين الاستدامة البيئية والمالية وتقليص تكلفة تدبير النفايات الصلبة في المغرب. سيستهدف المشروع بوجه خاص وضع نظام مندمج لتدبير النفايات الصلبة بشكل تدريجي سعياً نحو بلوغ النتائج التالية:

- في الأعلى، تعزيز الديمومة المؤسسية والمالية لقطاع تدبير النفايات الصلبة؛
- في الأسفل، وضع نظام عملي يركز على الحوافز المالية والتركيز على جودة الأداء الاقتصادي والتقني لخدمات تدبير النفايات الصلبة (من جمع النفايات إلى إلقائها في المكبات/معالجتها)، وكذلك
- تمرير الاعتبارات البيئية والاجتماعية في قطاع تدبير النفايات الصلبة (في إطار الاتفاق الجديد للحد من انبعاث غاز الكربون CPF).

## 3. وصف تمهيدي

11. سيتمحور القرض الممنوح لتدبير النفايات الصلبة حول أولويات إصلاح قطاع تدبير النفايات الصلبة الثلاث التالية: حكامه القطاع وديمومة الخدمات وتقليص الانعكاسات البيئية والاجتماعية. اعتماداً على الحوار مع البلد وكذا تقييم الوضعية الحالية الذين تم إجراؤهما خلال الأشهر القليلة المنصرمة، حددت الإجراءات الممكنة التي سبق التعرف عليها والتي يتعين القيام بها على المدى القصير في كل من أولويات الإصلاحات سألقة الذكر كما يلي.

### ← تحسين حكامه القطاع

- إعداد سلسلة من التنظيمات والموافقة عليها من طرف الحكومة، بما فيها تلك المرتبطة بالقوانين التي تنظم تقييم الانعكاسات البيئية والنفايات الصلبة، ويتعلق الأمر بوضع نظام فعال لتقييم الانعكاسات البيئية في قطاع تدبير النفايات الصلبة، وتطوير معايير وقواعد مكبات النفايات الصحية وإعداد أدوات التهيئة الإستراتيجية والجهوية لتدبير النفايات الصلبة على المستوى الوطني والمحلي على التوالي، والعمل تدريجياً بمبدأ رسوم تدبير النفايات الصلبة في المدن التي تم انتقاؤها.
- إعداد التنظيمات التنفيذية والموافقة عليها وكذا الآليات التنظيمية الأخرى من أجل تطبيق فعال لقانون تفويض الخدمات الذي تمت المصادقة عليه مؤخراً في قطاع النفايات الصلبة.

- تأسيس لجنة تقنية (تضم ممثلين عن وزارة المالية ووزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد) من أجل الموافقة على الإعانات المخصصة للبلديات في إطار البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية.
- إعداد الدليل العملي من طرف اللجنة التوجيهية والموافقة عليه من أجل تنفيذ وتتبع وتقييم البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية.
- تطوير نظام للمعلومات ونظام تقييمي كأداة تعتمد لوضع القرارات وتتبع وتقييم عمليات تدبير النفايات الصلبة.
- إعداد إستراتيجية للتواصل والتوعية مع مشاركة المنظمات غير الحكومية.
- إعداد برنامج لدعم قدرات البلديات في مجال التدبير المالي للنفايات الصلبة كإحدى أولويات البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية.

### ◀ تعزيز ديمومة الخدمات

- الالتزام السنوي للحكومة المغربية بتوفير ميزانية للدعم من أجل تنفيذ البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية في حدود 300 مليون درهم خلال السنوات الخمس المقبلة.
- إدخال أدوات جديدة/تم تحديثها مالية/شبه مالية من أجل ضمان موارد مستقرة لأنظمة تدبير النفايات الصلبة (ضريبة التعليب والإتاوات ومداخيل آلية التنمية النظيفة).
- إعداد خطة عمل من أجل تحسين مساهمة القطاع الخاص في خدمات تدبير النفايات الصلبة.
- إدخال "برنامج تعاقدية" يركز على الأداء يربط بين البلديات والحكومة (يتضمن الشروط والمؤشرات التي تسمح بقياس الأداء المالي والتقني).

### ◀ تقليص الانعكاسات البيئية والاجتماعية

- إعداد دفتر للتحملات يخص تقييم الانعكاسات البيئية ويشمل مشاريع تدبير النفايات الصلبة، ويتضمن هذا الدفتر الشروط التي تحدد الجوانب الاجتماعية والبيئية.
- إدماج أفضل للممارسات الاجتماعية والبيئية في العقود المبرمة مع الفاعلين الخواص.
- وضع برنامج للإدماج الاجتماعي لفائدة الأشخاص الذين يتولون مهمة جمع النفايات وتطبيق مثل هذا البرنامج في المدن التي تم اختيارها.
- تصميم وتطوير مشروع برنامجي لآلية التنمية النظيفة في قطاع النفايات الصلبة.

## 4. الجوانب البيئية

12. إن الإجراءات المواكبة التي تم القيام بها في إطار برنامج الإصلاح التجريبي تعالج بشكل ملائم الانعكاسات البيئية ومتطلبات الحفاظ على البيئة حسب برنامج الإصلاح. وعلاوة على ذلك، يعتزم بموازاة مع تنفيذ قرض السياسة الإنمائية، إجراء تقييم "اعتمادا على النظام المعتمد في البلد" طبقا للمعيار OP 4.00، وهو ما سيضمن مستوى ملائما للمثابرة المطلوبة من أجل تنفيذ المشروع.

	(	)	
0.00	0.00	0.00	
80.00	80.00	0.00	/
0.00	0.00	0.00	
80.00			

للاتصال:

جعفر صادق فريعة (Jaafar Sadok Friaa)

رئيس فريق العمل

الهاتف: 7124-473 (202)

الفاكس: 614-4021 (202)

البريد الإلكتروني: [jsfriaa@worldbank.org](mailto:jsfriaa@worldbank.org)